

الفصل الرابع: الرقابة وتقييم الأداء في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

مقدمة:

تحتل البنوك التجارية مكانة متميزة ضمن فعاليات الاقتصاد الوطني، حيث تقوم بخدمة أصحاب الودائع بالمحافظة على أموالهم ودفع فوائد خصمها لقاء استعمالها، وهو يمثل جزء كبيرا من المصاريف، كما يتحصل على فوائد لقاء منحها القروض، وهو ما يشكل موردا هاما بنسبة كبيرة من الإيرادات، ونتيجة ذلك إما الربح أو الخسارة تكون حاصل الفرق بين إيراداتها ومصاريفها، والتي تعد ثمرة أدائها خلال فترات زمنية معينة.

ولتضمن هذه البنوك بقاءها ضمن محيط تنافسي عليها القيام بالرقابة وتقييم الأداء بصفة مستمرة ودورية.

والبنوك التجارية الجزائرية لا تخرج عن هذه القاعدة، وسنقوم في هذا الفصل بتوضيح كيفية الرقابة وتقييم الأداء في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، يتضمن المبحث الأول الرقابة الدورية التي تقوم بها المديرية الجهوية للاستغلال على الوكالات التابعة لها.

أما في المبحثين الثاني والثالث فسنتعرف فيهما على كيفية تقييم أداء هذا البنك، وذلك باستعمال طريقة التحليل المالي وأساليبه في فترة (2001-2003)، وهي التحليل الأفقي والنسب المالية.

فالمبحث الثاني يتضمن تقييم الأداء عن طريق التحليل الأفقي للقوائم المالية، أما المبحث الثالث فخصصناه إلى تقييم الأداء عن طريق النسب المالية.

المبحث الأول: الرقابة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمديرية الاستغلال الجهوية -

بسكرة، الوادي.

نكتفي بدراسة الرقابة الدورية التي تقوم بها المديرية الجهوية للاستغلال (بسكرة- الوادي)، نظرا لعدم استطاعنا التحصل على الميزانيات التقديرية لهذا البنك المجموعة (الإجمالية)، وهذا للقيام بالرقابة اللاحقة بمقارنة الأداء الفعلي مع المخطط.

وتتقسم هذه الرقابة الدورية إلى ثلاث رقابات هي:

- الرقابة الإدارية والمحاسبية.

- الرقابة القانونية.

- الرقابة على التجارة الخارجية والقروض.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الرقابة تكون على الوكالات التسعة التابعة لبسكرة والوادي مرة

واحدة في السنة لكل وكالة، وتكون الرقابة فجائية⁽¹⁾.

1. جلسة مع موظف مكلف بهذا النوع من الرقابات في المديرية الجهوية للاستغلال (بسكرة الوادي)، بتاريخ 2005/06/15.

المطلب الأول: الرقابة الإدارية والمحاسبية:

وقبل البدء في توضيح كيف تتم هذه الرقابة نذكر فقط أنه تتم الرقابة على الصندوق قبل بداية الوكالة في عملها، أي قبل التاسعة صباحاً، وهذا لعدم إزعاج الزبائن، وتتم الرقابة على عدة مصالح في الوكالة وهي:

1. فيما يخص الصندوق:

يقوم المراقب بالتأكد من استقبال وإرسال الأموال من طرف الوكالة للبنك المركزي، وهذا يحدث في كل صباح ويجب أن لا تقبض كل الأموال (النقدية) بل يجب مقارنتها بدفتر الاحتياجات، ولا يجوز أن تتجاوز الأموال المكدسة الاحتياجات، وإذا تجاوزت يجب أن تكون مبررة، يجب أن يتأكد المراقب من أن باب الخزينة له أرقام مشفرة ومفتاح.

1.1. الموجودات: بالدينار أو بالعملة الصعبة:

- يقوم المراقب في هذه الحالة بمطابقة أو مقارنة بين الموجودات الحقيقية في خزينة البنك (الوكالة) مع دفتر اليومية ونظام الإعلام الآلي.

- مطابقة أصناف النقود من طرف المراقب ومثال على ذلك وجود 100 ورقة نوع 500 دينار في دفتر أموال الصندوق يجب أن يكون أيضاً 100 ورقة في الحقيقة، وهنا المراقب هو الذي يتأكد من ذلك.

- يجب أن يتأكد المراقب من وجود تبرير للنقود المكدسة، أما لطلب من الزبائن أو لتسديدات متوقعة إلى غيرها من التبريرات، حيث الزائد يرسل إلى البنك المركزي، كما يتأكد المراقب من وجود مراقب دائم للصندوق في الوكالة.

- يجب أن يتأكد المراقب من عدم وجود تشطيب وحشو كبير للمعلومات في الدفتر الخاص بأموال الصندوق.

2.1. فيما يخص النقود الفاسدة (مثلا الممزقة):

حيث في هذا الخصوص عون الرقابة يقوم بمراقبة الوكالة كمايلي:

- مراقبة حساب هذه النقود في دفتر اليومية ومطابقتها مع الموجودة حقيقة.
- تسجيل مبالغ هذه النقود الفاسدة.

2. حسابات الخزينة:

ولدينا: 1.2. حساب البنك المركزي.

2.2. حساب الخزينة العمومية.

3.2. حساب البنوك التجارية الأخرى⁽¹⁾.

1. وثائق لدى المديرية الجهوية للاستغلال - "بسكرة، الوادي).

وتكون الرقابة هنا بمقارنة الأرصدة (أي ما دخل وما خرج من هذه الحسابات) بين الوكالة والمتعاملين المذكور أعلاه، والمقارنة تكون بين الأرصدة الموجودة في دفتر اليومية ونظام الإعلام الآلي.

- عدم تجاوز أرصدة الحسابات للسقوف المحددة من طرف المديرية الجهوية للاستغلال.
- يجب الاحتفاظ بالأموال في هذه الحسابات (التكديسات)، وتكون مبررة.
- يجب أن يتأكد المراقب من أن الحسابات السابقة ذات أرصدة مدينة خاصة بحساب بنك الجزائر، وهذا لكي لا يكون هناك نقدية عاطلة.

حساب الصكوك البريدية:

وفيه يتأكد المراقب من مطابقة الأرصدة الموجودة في حساب دفتر اليومية مع البيان الأخير لحساب الصكوك البريدية، ومع نظام الإعلام الآلي.

الطوابع:

- طوابع بريدية للمراسلات: يجب الإطلاع على الموجودات من هذه الطوابع ومقارنتها مع الدفتر المدون فيه جميع المعلومات عليها، وأيضا مطابقة مبالغ آخر مؤونة خاصة بهذه الطوابع.
- طوابع جبائية: ويتم فيه مقارنة المؤونة المخصصة لها في دفتر اليومية مع الموجودات فعلا.

3. الشباك والمعاملات:

- مراقبة كيفية استقبال الزبائن من طرف الموظفين وهذا للمحافظة على بقاء الزبائن يتعاملون مع هذا البنك.
- وضع كل وثائق السحب والإيداع في متناول الزبائن لعدم حدوث فوضى مع زيادة الطلب عليها.
- مراقبة سير العمليات العامة المتمثلة في الإيداع والسحب وأيضا تحويل النقود من حساب إلى حساب، مثال: هل يقوم الموظفون بعملهم على أكمل وجه، من حيث السرعة... إلخ.
- مراقبة إذا كان يتم توزيع بطاقات للزبائن حسب ترتيبهم في الاقتراب من الموظف لإنهاء أعمالهم⁽¹⁾.

4. العمليات المدرة للإيراد:

1.4. عمليات الأوراق المالية:

- مراقبة وضع الشيكات والأوراق المالية للتحويل.
- التأكد من إرسال الشيكات والأوراق للتحويل.
- كما يتم مراقبة احترام الآجال المحددة للتحويل بكل أنواعه.

- مراقبة سجل التحصيل والذي يتم وضع فيه اسم المحصل، رقم الشيك، هل تم إرجاع الشيك... إلخ.

- تفقد الصكوك والأوراق المالية هل هيصالحة أم لا (حيث يجب أن لا تكون ممزقة مثلا).

2.4. خصم الصكوك والأوراق المالية:

- يجب التأكد من أن الشيك أو الورقة المالية له خط خصم (لأن إذا كان لا يوجد له خط خصم فإنه لا يستطيع خصم الورقة).

- يجب أن لا يتم خصم أكبر من السقف الموضوع له (خط الخصم).

- أيضا كما هو في التحصيل يجب تفقد الصكوك والأوراق المالية من ناحية الصلاحية.

3.4. صكوك وأوراق مالية غير قابلة للتسديد حاضرا:

وتكمن المراقبة هنا في الإطلاع على الصكوك غير قابلة للتسديد هل تترك أكثر من ليلة لدى البنك، ومثال لتوضيح ذلك:

شيك لشخص (x) بـ 1.000.000.00 دج ولديه في الحساب 900.000.00 دج، هنا تقوم الوكالة بالاحتفاظ به، وتقوم بإخطار الشخص (x) لكي يتم إحضار المبلغ المطلوب، وهنا يجب أن يبقى الصك والورقة المالية أكثر من ليلة لدى الوكالة.

4.4. الصكوك المضمونة:

وهنا مراقبة مدة صلاحية الشيكات والمقدرة بـ 3 سنوات و 20 يوم، وكمثال على هذا: عميل يريد شراء إسمنت من طرف شركة يقوم بإيداع مثلا 1 مليون دينار جزائري لدى الوكالة، وهي تعطيه صك مضمون من طرفها، ليعطيه هو الآخر إلى الشركة، و 10 مليون دج توضع في حساب خاص لدى الوكالة⁽¹⁾.

5. حسابات ذات أرصدة غير عادية:

يجب هنا لمراقبة بعض الحسابات التي يكون دائما مدينة أو دائنة، وإذا كان هنا تغيير لبعض الحسابات فيجب التبرير من طرف الوكالة مثال بنك الجزائر دائما مدين.

6. حسابات متنوعة:

ويجب عدم استخدام هذه الحسابات من طرف الزبائن أكثر من مرتين في العام الواحد، ودور الرقابة هنا لمنع ذلك، وكمثال لتوضيح هذه الحسابات:

مثلا: يقوم أحد الزبائن بإرسال مبلغ من المال إلى أحد أقاربه وهذا الأخير ليس له حساب لدى الوكالة فيضعه في هذا الحساب باسم هذا القريب.

7. مراقبة الأعمال الإدارية:

- 1.7. يتأكد المراقب من مطابقة حسابات الوكالة أنها تتماشى مع الحسابات المتحصل عليها من مديرية المحاسبة العامة لهذه الوكالة.
- 2.7. **مفاتيح المراقبة:** يجب أن يتأكد المراقب من وجود مفاتيح المراقبة على شكل رقمي أو أبجدي لدى مدير الوكالة أو نائبه.
- التأكد من المحافظة على هذه المفاتيح (خاصة منها الخزائن الحديدية الخاصة بصندوق الوكالة، والخزائن الحديدية الخاصة بالزبائن).
- 3.7. **سجل الاقتراحات:** يجب على المراقب الإطلاع عليه وذلك لمعرفة التجاوزات في المعاملات من طرف موظفي الوكالة، والشكاوي، والاقتراحات المفيدة لتطوير الخدمات الوكالة وإرضاء الزبائن⁽¹⁾.
- 4.7. **مراقبة الأجهزة الأمنية في الوكالة:** مثل الأبواب الحديدية الخارجية، وجود صفارة الإنذار...إلخ.

5.7. تسيير الموارد البشرية (المستخدمين):

وتكون الرقابة هنا كما يلي:

- يتأكد المراقب من وجود الهيكل التنظيمي للوكالة في لوحة الإعلانات لكي يعرف كل موظف عمله.
- إطلاع المراقب على سيرة وسلوك المستخدمين، ويتأكد هذا المراقب من المظهر الجيد للمستخدمين الذي يليق بالعمل في البنك.

المطلب الثاني: الرقابة القانونية:

وتخص هذه الرقابة الجانب القانوني وهي كما يلي:

1. تقديم الاعتراضات:

- عند تقديم اعتراض من العملاء فيما يخص مثلاً فقدان صكوك تخصصه، وهنا تقوم الوكالة بإعطاء صكوك أخرى ولكن بعد تقديم طلب رسمي والرقابة تمكن هنا في أخذ العمولة من هذا العميل أم لا.

2. حجز أشياء (أموال) المدين:

- وفي هذه الحالة يتم إغلاق حساب العميل، وذلك بطلب من المحضر القضائي الذي تلقى شكوى من إحدى المؤسسات أو الأفراد بأنه دائن لذلك الشخص، وتكون الرقابة للتأكد من توقيف الحساب، وأيضاً اقتطاع عمولة بسبب هذا الأمر⁽²⁾.

1. جلسة مع السيد المكلف بالرقابة على الوكالات، المديرية الجهوية للاستغلال- بسكرة، الوادي، بتاريخ 20/06/2005.
2. وثائق لدى المديرية الجهوية للاستغلال(بسكرة- الوادي).

3. في الرقابة القضائية يقوم المراقب بالتأكد من إقفال حساب العملاء الذين لم يسددوا مستحقات مصلحة الضرائب، ولكن بعد التأكد من طلب المحضر القضائي بعد رفع دعوى من طرف مصلحة الضرائب، وأيضا مراقبة اقتطاع عمولة من هذا الزبون.

4. الوفيات:

والرقابة تخص حسابات العملاء المتوفين، حيث يجب على الوكالة إقفال الحساب ، حتى يتقدم الورثة بملف فيه عدد الورثة، أي ورقة حصر الإرث إلى غير ذلك من الأوراق، إذن تمكن الرقابة هنا في مراقبة أوراق الملف، وأيضا التأكد من اقتطاع عمولة لقاء هذه الخدمات⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الرقابة على التجارة الخارجية والقروض:

1. الرقابة على عمليات التجارة الخارجية:

1.1. حق الصرف من أجل السفر والعلاج أو المهمات بالخارج:

يجب احترام النصوص المنظمة فيما يخص هذا البند فمثلا عند يقوم زبون بتقديم جواز سفر فإنه يستطيع أن يقوم بإجراء له عملية صرف واحدة، وهنا تكمن الرقابة من طرف العون.

2.1. الرقابة على وسائل تمويل التجارة الخارجية:

والمتمثلة في التوطين المصرفي الخاص بالاستيراد والتصدير، ويتم التوطين المصرفي في عدة خطوات وعدة وثائق لإجرائه والغرض منه هو مرور عملية صرف العملة بالبنك المركزي، وهذا ليسطيع البنك المركزي مراقبة والتحكم في سعر الصرف⁽²⁾.

- وإما الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي متشابهان حيث يتم من أجل تسهيل عملية الاستيراد أو التصدير، حيث يتم فتح الاعتماد المستندي للمستورد ويقوم كل من المستورد والمورد باختيار كل واحد منهما، البنك يتعامل معه بعدها تبقى العلاقة فقط بين البنكين، حيث يقوم البنك المحلي بالتسديد فقط عند وصول الوثائق الخاصة بالسلعة، وتكون الرقابة هنا بالتأكد من أن الوكالة اقتطعت العمولة على هذه العمليات وأيضا التأكد من وجود الوثائق الخاصة بالقروض التجارة الخاصة.

- وأيضا الرقابة تكون على التحويل الحر والذي يعني تحويل الأموال من الداخل إلى الخارج وتكون الرقابة على اقتطاع عمولة لقاء قيامها بهذه العملية من طرف الوكالة.

1. وثائق لدى المديرية الجهوية للاستغلال- (بسكرة، الوادي).

2. جلسة مع المكلف بالرقابة على الوكالات بالمديرية الجهوية (بسكرة- الوادي)، بتاريخ: 2005/07/02.

2. الرقابة على القروض (الالتزامات):

وتتم هذه الرقابة كما يلي:

1.1.2. تحليل الموارد - الاستخدامات:

وتتم هذه الرقابة على أساس تقرير النشاط الخاص بالوكالة لمدة ثلاث سنوات متتالية، وفيه يتأكد المراقب من أن الموارد بالنسبة للوكالة تغطي الاستخدامات، وأيضا المقارنة بين الأرقام الحقيقية للميزانية وبين المستهدفة.

2.2. الالتزامات السائرة: وسميت بهذا الاسم لأنها دائما مدينة، مثال ذلك رقم الحساب 200-

العمال، 300- التجار وتكون الرقابة التأكد من أنها مدينة دائما⁽¹⁾.

3.2. القروض الممنوحة (قصيرة الأجل، متوسطة الأجل، طويلة الأجل)

وتتم الرقابة هنا فيما يخص توظيف هذه القروض هل تم توظيفها في الأمر الذي اقترضت من أجله، مثلا الاقتراض من أجل شراء سيارة فهنا المراقب يطلع على ملفات المقترض لتأكد من وجود وثائق السيارة المستفاد منها.

- كما يجب أن يكون العميل قد قدم ضمانات جيدة على تلك القروض.

- يجب أن يتأكد المراقب أنه عندما يأتي العميل بالضمان أو الرهن يجب على الوكالة بإرسالها إلى المديرية الجهوية للاستغلال للمصادقة عليها.

- وفي الأخير يجب أن توضع تلك الملفات في خزائن للحفظ.

1.3.2. التسديدات: وتكون الرقابة هنا على الشكل التالي:

- يقوم المراقب بمتابعة استهلاك القروض "تسديد الأقساط في مواعيدها" وبصفة عادية، وإذا لم تسدد القروض هل قامت الوكالة بإخبار المحضر القضائي لمتابعة العملاء الذين لم يسددوا.

- وفي الأخير فيما يخص التسديدات الوقتية، هل تم تسديدها من قبل العملاء ويقصد بالتسديدات الوقتية، تسديد في أول الأمر دفعة من القرض ثم انتظار مدة طويلة، وبعدها يبدأ بالتسديد على أقساط.

3. مستحقات غير مدفوعة: ويقوم المراقب بالإطلاع على النسبة التي استطاعت الوكالة تحصيلها

من هذه المستحقات غير المدفوعة⁽²⁾.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن هذه الرقابة تدوم في الوكالة الواحدة من 8 أيام إلى 15 يوم، وبعد الانتهاء من هذه الرقابة، يقوم المراقب بكتابة تقرير يذكر فيه كل ما سبق ويرسل إلى المفتشية العامة لبنك الفلاحة والتنمية، وتقوم هي الأخرى بالرد على التقرير حيث ترسل إلى المديرية الجهوية للاستغلال وما تفعله تجاه الوكالات المراقبة.

1. جلسة مع المكلف بالرقابة على الوكالات بالمديرية الجهوية للاستغلال (بسكرة، الوادي)، بتاريخ 2005/07/07.

2. وثائق لدى المديرية الجهوية للاستغلال - (بسكرة، الوادي).

ومن خلال دراسة الرقابة الدورية التي تقوم بها المديرية الجهوية للاستغلال ورغم عدم وجود أمثلة حقيقية، نلاحظ رغم أنها تظهر بسيطة ولكنها مهمة جداً، فالرقابة المحاسبية تمنع حدوث أي خطأ أو تلاعب والاختلاس، أيضاً الإدارية تحرس أن تكون الوثائق موجودة في العمليات البنكية، أما القانونية فهي تقوم بحماية ممتلكات الوكالة من السرقة وعدم التسديد، وأما الرقابة على التجارة الخارجية والقروض، فتمكن من السير الحسن للتجارة الخارجية، وجذب أكثر للعملاء، أما فيما يخص القروض فهي تقلل إلى حد كبير من الديون المعدومة إذا تم العمل بها فعلاً، وفي جميع الرقابات تسهر على اقتطاع عمولات على هذه الخدمات وبالتالي زيادة إيرادات البنك ومنه إذا تمت هذه الرقابة بشكل جيد فإنها تساهم في تحسين أداء الوكالات.

المبحث الثاني: تقييم الأداء بواسطة أسلوب التحليل الأفقي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لفترة (2001-2003).

يهتم أسلوب التحليل الأفقي بالتعرف على حجم ونوع التغيير الذي يطرأ على أي عنصر من عناصر القوائم المالية البنكية، خلال فترات زمنية متتالية وتقييم سبب هذا التغيير، وهذا ما سيتم إسقاطه على كل ميزانية وجدول حسابات النتائج لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2003. تجدر الإشارة فقط أن أسباب تغيير عناصر القوائم المالية، استخرجتها من الميزانية وجدول حسابات النتائج كما تبينه الملاحق رقم (11-12-13).

المطلب الأول: التحليل الأفقي.

يوضح التحليل الأفقي لميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال التحليل الأفقي للأصول والخصوم.

أولاً: التحليل الأفقي للأصول.

يظهر التحليل الأفقي للأصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنوات 2001، 2002، 2003

على النحو التالي:

الوحدة: دج

جدول رقم (20): التحليل الأفقي للأصول

سنة 2003		سنة 2002		سنة الأساس 2001	الأصول
التغير بالقيمة	النسبة (%)	التغير بالقيمة	النسبة (%)		
12204926158.29	19.5	20859309662.25	33.3	62652547954.51	1. الصندوق، البنك المركزي، مراكز الصكوك البريدية
(18740382289.37)	(9.9)	(416161706.63)	(2.2)	189970117987.4	2. السندات الحكومية، وقيم مماثلة
7440133883.34	31.2	7329692388.24	30.8	23814455870.64	3. مستحقات على: -المؤسسات المالية.
6440133883.34 1000000000.00	26.9	6329692388.24 1000000000.00	26.5	23814455870.64 /	- تحت الطلب. - لأجل
586668887813.87	408.5	23327445952.51	16.2	143600313067.38	4. مستحقات من الزبائن
13412028346.18	853.6	4758920472.06	302.9	1571156910.57	- مستحقات تجارية
42892451171.38	31.6	(1460143428.94)	(1.1)	135594861622.49	- قروض بنكية أخرى
2462408296.31	38.3	(813585121.81)	(12.6)	6434294534.32	- حساب مدينة عادية
2532510000.00	1418.9	657000000.00	368.1	178490000.00	5. سندات وأوراق أخرى ذات عوائد ثابتة
55128648.31	4.9	39728648.31	3.6	1117481673.76	6. مساهمات ونشاطات محفظة الأوراق المالية
80914102.41	140.7	45054108.73	78.3	57510326.41	7. أصول غير مادية
159348493.69	46.6	1013139847.07	29.9	3391502045.47	8. أصول مادية
(583689.10)	(1.3)	(9467720771)	2.2	4348571278.36	9. أصول أخرى
(9331858333.84)	(38)	(5888390165.89)	(24)	24744887898.60	10. حسابات التسوية
54481151787.6	12	43316044942.30	10	453875878102.53	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام ميزانيات مجمعة لسنوات 2001، 2002، 2003 لبنك الفلاحة والتنمية

الريفية

من خلال الجدول تظهر التغيرات التي تحدثت كما يلي:

- النقدية: ويقصد بها حسابات الصندوق والبنك المركزي ومراكز الصكوك البريدية، إذ عرف هذا البند زيادة في سنتي 2002، 2003 مقارنة بـ2001، ولكن الزيادة في السنة الأخيرة كانت أقل من الأولى، وكانت نسب التغير كالاتي على التوالي: 33.3%، 19.5%، وسبب الزيادة الأولى هو

الارتفاع الكبير لحساب البنك لدى بنك الجزائر وذلك بفتح البنك حسابات جديدة بالعملات الأجنبية لدى بنك الجزائر، رغم الانخفاض في صندوق البنك وحسابات مراكز الصكوك البريدية. وهذا الارتفاع سيؤثر على البنك من ناحية توظيف أمواله وذلك لبقائها عاطلة، ولكن يؤدي أكثر إلى زيادة الأمان خاصة في مقابلة مختلف السحوبات، أما الانخفاض في الزيادة في السنة الثانية فكانت بسبب انخفاض في حسابات البنك لدى بنك الجزائر وهذا من شأنه يشجع البنك على توظيف جزء هام من نقديته.

- **السندات الحكومية وقيم مماثلة:** لم يعرف هذا تغييرا كبيرا حيث كان هناك انخفاض متتالي لسنة 2002 و 2003 بالمقارنة مع 2001 بنسبتي 2.2% و 9.9% على التوالي، وسبب الانخفاض الأول هو الانخفاض الكبير لسندات الخزينة المشتراة من طرف البنك رغم ارتفاع تعامل البنك بأذون الخزينة، أما الانخفاض الثاني كان أكبر، وسببه انخفاض تعامل البنك بسندات الخزينة وأذون الخزينة مع توجه البنك تدريجيا إلى الموارد والاستخدامات الأخرى المدرة أكثر للعائد خاصة إقراض العملاء.

- **مستحقات من المؤسسات المالية:** وعرف هذا البند ارتفاعا متتاليا بنسبتي تغير 30.8% و 31.2% لسنتي 2002-2003 على التوالي، وكانت أغلب هذه الديون هي تحت الطلب وهذا بسبب الزيادة الملحوظة في القروض الموجهة إلى الخزينة العامة، وكانت كلها تحت الطلب، وبهذا يلاحظ توجه البنك التدريجي للتعامل مع المؤسسات المالية الأخرى والذي عوض الانخفاض المسجل في التعامل بالسندات الحكومية والقيم المماثلة.

- **مستحقات من العملاء:** شهد هذا البند ارتفاعا متتاليا، حيث في سنة 2002 كان الارتفاع بسيطا 16.2% بالمقارنة مع سنة 2001، وكانت الزيادة كبيرة جدا في السنة الموالية 2003 بنسبة 408.5%، وهذا يدل على التوجه المستمر من طرف البنك إلى تقديم القروض إلى العملاء ليكون أكبر استخدام للبنك، وسبب هذه الزيادة الكبيرة هو الارتفاع الكبير في المستحقات التجارية، خاصة منها زيادة الأوراق التجارية والمالية المخصومة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وجاءت الزيادة بنسبة قليلة في السنة الأولى بسبب الانخفاض الملحوظ في حسابات المدينة العادية، وكان سببه الانخفاض الكبير الذي عرفته الحسابات المتنوعة بالدينار، وبالعكس في السنة الموالية ساهم هذا البند في الارتفاع الكبير في القروض المقدمة للعملاء، ويقدر أنه يحقق أرباح إلا أنه من الخطر الاستمرار في منح القروض وبارتفاع مع مدار السنوات، ولهذا على البنك التمهّل لاسترجاع قروضه ثم الإقراض.

- **سندات وأوراق أخرى ذات عائدات ثابتة:** ارتفعت هذه السندات والأوراق ذات العوائد الثابتة بشكل تدريجي وكبير جدا خاصة في السنة الماضية حيث كانت نسبة التغير بـ 368.1% و 1418.9% على التوالي لسنتي 2002، 2003، وهذا يدل على أن البنك يريد ضمان أكبر قدر ممكن من توظيفاته المضمونة السداد والعائد وسبب هذه الارتفاعات هو زيادة تعامل البنك بشراء سندات صفقات العملاء (Titre de Transaction Clientèle).

- **مساهمات ونشاطات محفظة الأوراق المالية:** وشهد هذا العنصر من الأصول ارتفاعا مستمرا، ولكنه ضعيف، يبين مدى ضعف البنك في مساهمته في شراء أسهم وأوراق مالية أخرى لبعض المؤسسات داخل الوطن أو خارجه حيث كانت الزيادة بـ 3.6% و 4.9% على التوالي لسنتي 2002، 2003، وكان سبب هذه الزيادة البسيطة في المساهمات في المؤسسات داخل الوطن، أما في الخارج فكانت الزيادة معدومة وأخرى سلبية.

- **أصول غير مادية (معنوية):** إذ يمكن ملاحظة الزيادة المستمرة في هذا البند حيث كانت نسبة التغير تقدر بـ 78.3% في سنة 2002، و 140.7% في سنة 2003، وهذه الزيادة سببها ارتفاع المصاريف الأولية للبنك التي تخص بداية النشاط، وأيضا البحث القيم غير المادية كشهرة المحل.

- **أصول مادية:** وأيضا هذا البند كسابقة عرف ارتفاعا مستمرا، ولكن بقيم أقل فكان التغير بنسبة 29.9% و 46.6% لسنتي 2002، 2003 على التوالي، وسبب هذا الارتفاع هو الزيادة المستمرة في شراء تجهيزات المهنية والأراضي والتجهيزات الاجتماعية للبنك، وهذا يدل على توجه البنك إلى إدخال معدات حديثة تكنولوجيا لزيادة وتطوير خدماته.

- **أصول أخرى:** عرف هذا البند في العام الأول أي 2002 ارتفاعا بنسبة 12.2% مقارنة بسنة 2001، وسبب هذه الزيادة هو الارتفاع الملحوظ في المخزونات البنكية، وأيضا تقديم البنك لتسبيقات استغلالية مرتفعة مقارنة بسنة 2001، و عرف انخفاض في السنة الموالية أي سنة 2003 بنسبة 1.3% مقارنة بنسبة الأساس، وهذا الانخفاض سببه تراجع البنك في تقديم تسبيقات الاستغلالية، وهذا لتسديد مستحقته منها أولا، وهذا كله رغم الزيادة في المخزونات خاصة منها مخزونات التوريدات.

- **حسابات التسوية:** وشهد هذا البند انخفاضا متتاليا وذلك بنسبة 24% في السنة الأولى، وبنسبة 38% في سنة 2003 وهذا يدل على حصول البنك على إيرادات لم تسدد في آجالها من طرف مختلف المتعاملين.

- **مجموع الأصول:** ارتفع مجموع الأصول لسنة 2002 و 2003 بالمقارنة مع سنة 2001 بنسبة 10% و 12% على التوالي، وهو ما يؤكد التوسع في حجم نشاط البنك خاصة فيما يخص القروض المقدمة للعملاء والمؤسسات المالية.

ثانياً: التحليل الأفقي للخصوم: ويظهر هذا التحليل كما يبينه الجدول الآتي:

الوحدة: دج

الجدول رقم (21): التحليل الأفقي للخصوم.

سنة 2003		سنة 2002		سنة الأساس 2001	الخصوم
التغير بالنسبة	التغير بالقيمة	التغير بالنسبة	التغير بالقيمة		
/	0.00	/	0.00	0.00	البنك المركزي، الحسابات البريدية
(18.9)	(836363686723.19)	59.2	26257188889.36	44330291353.85	ديون اتجاه المؤسسات المالية
11756.7	6008290980.39	11742.7	6001143332.37	51105285.34	- تحت الطلب
(32.5)	(14371977703.28)	45.7	20256045556.99	44279186068.51	- لأجل
25.2	76206228674.67	6.9	20725314536.00	301917128882.36	حسابات الزبائن الدائنة
73.5	30962271645.76	31.6	13317712345.88	42138506810.81	- حسابات الادخار
17.4	45243957028.91	2.9	740760219.12	259778622071.55	- ديون أخرى
40.1	58797038607.54	(3.4)	(500648598.48)	146542265278.78	- تحت الطلب
(12)	(13553081578.63)	11	12414086788.6	113236356792.77	- لأجل
54.8	9419834148.08	22.8	3916651922.09	17192097415.66	- ديون ممثلة بسندات
40.4	6867087048.08	19.2	3261321922.09	17013461699.71	- سندات الصندوق
1429	2552747100.00	366.9	655330000.00	178635715.95	- ديون أخرى ممثلة بالسندات
(9.5)	(386924722.99)	(23)	(939503065.65)	4085372483.69	خصوم أخرى
(59)	(27082430514.96)	(17)	(7965685257.63)	45530832883.10	حسابات التسوية
144.8	1549494995.53	28.7	306855722.58	1070209163.46	مؤونات لمواجهة مخاطر المصاريف
	0.00		0.00	0.00	مؤونات قانونية
56.9	2856096547.09	18.3	91698295.37	5022740564.89	أموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة
	0.00		0.00	0.00	ديون مشروطة
0.00	0.00	0.00	0.00	33000000000.00	رأسمال الشركة
14.5	14897810.09	9.3	95974809.09	1027531481.90	احتياطات
(27.8)	(64968792.25)	(3.3)	(7768792.25)	236577429.05	فرق إعادة التقييم
14.4	53008037.43	0.00	0.00	367121634.48	رصيد مرحل
151.4	145325329.16	10.5	10033228.34	95974809.09	نتيجة الدورة
12	54481151787.6	10	43316044942.30	453875878102.53	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام ميزانيات مجمعة لسنوات 2001، 2002، 2003 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

ويمكن تفصيل التغيرات كما يلي:

- البنك المركزي ومراكز الصكوك البريدية:

كانت القيمة معدومة بالنسبة في سنوات الدراسة بالنسبة لهذا الاستخدام، وهذا يدل على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لم يلجأ إلى الاقتراض من هذه الهيئة، ويؤكد وجود قدر كاف من الموارد الذي يغطي استخدامات هذا البنك خاصة وجود رأس مال جيد.

- ديون تجاه المؤسسات المالية: شهدت نسبة ديون البنك تجاه المؤسسات المالية زيادة في العام الأول أي سنة 2002 بنسبة 59.2٪، وكانت أغلبيتها تحت الطلب، والتي كانت في شكل فتح حسابات

جارية بنكية للمؤسسات المالية الأخرى، أما في السنة الموالية فتسجل انخفاض هذا البند بنسبة 18.9%، وهذا يدل على قيام البنك بتسديد جانب كبير من ديونه تجاه هذه المؤسسات، وهذا التسديد يخص القروض لأجل وخاصة منها تسديد الاقتراضات من السوق النقدية، ويدل هذا خاصة إلى احتياج البنك في بعض الفترات إلى موارد لتسديد عجز حاصل له لتسديد بعض الديون الطارئة.

- **حسابات الزبائن الدائنة:** ارتفعت ودائع العملاء في سنة 2002 بنسبة 6.9%، ثم نسبة 25.2% سنة 2003 مقارنة بسنة 2001، وهذا ما يؤكد زيادة ثقة الجمهور أو المودعين لهذا البنك وسرعة في توفير السيولة لمواجهة السحوبات، وأيضا ارتفاع معدلات الفائدة المقدمة، بالإضافة إلى تعدد وكالات البنك الذي يعتبر أكبر بنك في الجزائر، وتجدر الإشارة فقط أنه في سنة 2002 نلاحظ أن ديون أخرى تحت الطلب تم سحبها من طرف مودعيها حيث انخفض بمقدار 3.4%، ولكن في السنة الموالية ارتفعت من جديد بنسبة 40.1% وبالعكس فإن الودائع لأجل كانت مرتفعة حيث وصلت إلى 12% بالمقارنة مع سنة 2001، أيضا ارتفاع كبير للودائع الادخارية، ويلاحظ تنوع الودائع لدى هذا البنك الذي يجعله يستطيع استخدامها في مختلف الاستخدامات حسب آجالها.

- **ديون ممثلة بالسندات:** يلاحظ أن هذا البند ارتفع في كلا السنتين بـ 22.8% و 54.8% على التوالي بالمقارنة مع 2001، وكان سبب هذه الزيادات هو إصدار كبير لسندات الصندوق من أجل تمويل استخداماته خاصة في ظل تناقص المورد السابق هو الديون تجاه المؤسسات المالية، وهذا يدل على الاعتماد التدريجي لهذا البنك على كل من ودائع الأفراد والديون الممثلة بالسندات.

- **خصوم أخرى:** شهد هذا البند انخفاضا كبيرا في السنة الأولى بنسبة 23%، وكان بنسبة أقل أي بـ 9.5% بالمقارنة مع نسبة الأساس، وسببه هو الارتفاع الذي عرفته جميع حسابات الخصوم الأخرى بالنسبة لسنة 2002، خاصة الضرائب والرسوم وأيضا ديون الاستثمارات.

- **حسابات التسوية:** عرفت حسابات التسوية تناقصا مستمرا بنسبة ضعيفة في السنة الأولى بـ 17%، ثم هناك انخفاض مستمر بـ 59% أي في سنة 2003 بالمقارنة مع 2001، وهذا يدل على قيام البنك بالتسديد التدريجي للمصاريف التي لم تسدد في آجالها.

- **مؤونات لمواجهة المخاطر البنكية العامة:** وعرف هذا البند ارتفاعا بنسبة 18.3% سنة 2002، وبنسبة 56.9% لسنة 2003، مما يؤكد رفع هذا البنك المؤونات المكور لمواجهة الأخطار العامة، وهذا للتصدي خاصة لخطر عدم تسديد القروض خاصة مع ارتفاعها في السنوات الأخيرة، وأهم هذه القروض هي طويلة الأجل الممنوحة للقطاع الفلاحي.

- **رأس المال الاجتماعي:** بقي رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية على حاله في سنوات الدراسة، وهذا لاعتباره كافيا للتصدي لأي أزمة تصيب البنك، ولكن على البنك الزيادة في هذا البند، وهذا لتزايد نشاط البنك من عام إلى آخر.

- **الاحتياطات:** عرفت زيادات متتالية لهذا البند بـ 9.3% في سنة 2002 وبـ 14.5% في سنة 2003، وسببه الزيادات المتتالية في كلا من الاحتياطي القانوني والاحتياطي، وبهذا البنك يزيد من قدرته على مواجهة خسائر غير متوقعة خاصة أو تدهور بعض أصول البنك.

- **فرق إعادة التقييم:** ونلاحظ أن هذا البند في تناقص مستمر بـ 3.3% في عام 2002 و 27.5% في 2003، وهذا يبين قدرة البنك تدريجيا في تقليص الفارق الذي يكون بين الخصوم والأصول، وهذا دليل على تطور أداء البنك إلى الأحسن من سنة إلى أخرى.

- **رصيد مرحل:** لم يحقق هذا البند أي زيادة في السنة الأولى، وهذا يدل على توزيع هذه الدورة ثم كانت هناك زيادة بـ 14.5% في سنة 2003، وهذا يدل على عدم توزيع جزء من نتيجة الدورة 2003.

- **إجمالي الخصوم:** شهد هذا البند ارتفاعا في السنتين بنسبة 10% و 12% على التوالي لسنة 2002 و 2003 بالمقارنة مع 2001، وهو ما يؤكد على نجاح البنك في تدبير موارده بكفاءة خاصة فيما يخص جذب ودائع العملاء.

المطلب الثاني: التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج.

يبين التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج لبنك الفلاحة والتنمية الريفية كلا من تحليل الأفقي للمصاريف والإيرادات خلال الفترة 2001-2003.

أولاً: التحليل الأفقي للمصاريف:

الجدول رقم (22): التحليل الأفقي للمصاريف

الوحدة: دج

سنة 2003		سنة 2002		سنة الأساس 2001	المصاريف
التغير بالنسبة	التغير بالقيمة	التغير بالنسبة	التغير بالقيمة		
(198.2)	(30071771652.33)	(7.8)	(1189629117.01)	15172392885.99	I. مصاريف الاستغلال البنكية
(19.9)	(3012057761.79)	(7.8)	(1188438541.42)	15169669440.33	1. فوائد ومصاريف مماثلة
(67.6)	(4488252193.36)	(70.9)	(4707584697.10)	6636710933.08	- على العمليات مع المؤسسات المالية
3.8	318312708.18	26.1	2163402011.19	8303425139.58	- على العمليات مع العملاء
505.2	1158164588.86	591.5	1356027009.46	229250502.70	- فوائد أخرى ومصاريف مماثلة
(100)	(282864.97)	(100)	(282864.97)	282864.97	على السندات والأوراق الأخرى
					2. مصاريف على عمليات قرض الإيجار والعمليات المماثلة
					3. مصاريف على عمليات الإيجار العادي.
(95.8)	(604771.14)	(100)	(631012.64)	6311880.14	4. عمولات
262.4	5490880.60	(26.7)	(559562.95)	2092257.52	5. مصاريف استغلالية أخرى بنكية
52.8	7758648701.60	12.4	182582771.69	14688824233.23	II. مصاريف أخرى
25.00	1186907144.60	19.7	935677542.09	4741056702.88	6. مصاريف الاستغلال العامة
75.8	260515116.39	71.4	245361665.46	343841073.44	- خدمات
25.9	733658262.77	19.6	553465380.84	2828917890.01	- مصاريف العاملين
4	25476098.36	12.1	777824547.44	641952780.32	- ضرائب ورسوم
18.1	167347667.08	6.4	59068048.35	926344959.11	- مصاريف متنوعة
135	7826594890.79	48.6	2819096314.25	5799038671.78	7. مخصصات المؤونات والخسائر على الديون المعدومة
126.9	300081269.51	76.4	180799350.76	236532056.88	8. مخصصات الاستهلاك والمؤونات على العقارات
(39.7)	(1555024603.3)	(53.9)	(2109745435.41)	3912196801.69	9. مصاريف استثنائية
887.7	187285824.00	99.4	20966350.00	210974501.00	10. الضرائب على الأرباح
15.9	4751477049.27	2.1	636198654.68	29861217119.22	مجموع المصاريف

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام ميزانيات مجمعة لسنوات 2001، 2002، 2003 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

ويمكن تحليل أهم التغيرات في عناصر المصاريف كما يلي:

- فوائد ومصاريف مماثلة:

نلاحظ في هذا البند انخفاضا في سنة 2002 بـ 7.8٪ وانخفاضا آخر في سنة 2003 بـ

19.9٪، حيث تفسير هذين الانخفاضين المتتاليين بانخفاض الفوائد المدفوعة للمؤسسات المالية بـ

70.8٪ و 67.6٪ وسبب هذا الانخفاض هو تناقص الفوائد المدفوعة على التسبيقات العادية للبنك

المركزي، وأيضا الانخفاض الذي شهدته الفوائد المدفوعة على تسبيقات للخرينة، وأيضا انخفاض

المصاريف المتمثلة في الفوائد المدفوعة على الاقتراضات يوم ليوم من طرف البنك، ونلاحظ هناك تناقص في السنة الأولى أي 2002، ففي التحليل الأفقي للخصوم، لاحظنا هناك ارتفاعا في الاقتراضات من المؤسسات المالية، ولكن مع ذلك فهناك انخفاض في المصاريف، وهذا يدل على تماثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تسديد مستحقاته في العام الأول أي 2002، وبالعكس انخفاض مصاريف المتمثلة في الفوائد المدفوعة للمؤسسات المالية، هناك ارتفاع في مصاريف المقدمة للعملاء حيث عرفت ارتفاعا متتاليا، بـ 26.1% و 3.8% وسبب هذا الارتفاع هو زيادة الودائع في حسابات الادخار كما بيناه في التحليل الأفقي للخصوم بنسبة 31.6% في سنة 2002 و 73.5%، وأيضا يساهم في انخفاض هذا البند هو عدم تسديد البنك في العام الأول للفوائد المدفوعة عن السندات والأوراق ذات العائد الثابت، حيث كان الانخفاض 100%، وتم دفع فوائد قليلة جدا في العام الثاني.

- **العمولات:** انخفض هذا العنصر في السنتين بمعدل 100% في سنة 2002، و 95.8% في سنة 2003 بالمقارنة مع 2001، حيث يبين أن البنك قد احتاج للخدمات البسيطة من قبل الغير في العام الأول أي 2001، ولكن في السنتين الأخيرتين لم يطلب أي خدمات من الغير، وخاصة العمولة المقدمة على كفالة الضمان وعمولات الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات المالية الأخرى، وهذا يبين قدرة البنك على القيام كل خدماته دون اللجوء إلى أي مساعدة، وهذا ما يؤدي إلى التخفيف قليلا من مصاريف الاستغلال البنكية.

- **مصاريف الاستغلال البنكية الأخرى:** عرف هذا العنصر من المصاريف انخفاضا في سنة 2002 بنسبة 26.7%، وارتفاعا كبيرا في السنة الموالية بـ 262.4%.

ويفسر الانخفاض الأول تقلص المصاريف المدفوعة كعمولات تحويل النقود (القيم) وأيضا انخفاض المصاريف المرتبطة بتغطية الخسائر، والارتفاع سببه زيادة في المصاريف السابقة الذكر. وأدى انخفاض كل من الفوائد والمصاريف المماثلة، والعمولات إلى انخفاض مصاريف الاستغلال البنكية، وانخفضت على التوالي بـ 7.8% في سنة 2002، و 198.2% في السنة الموالية.

- **مصاريف عامة:** ما يمكن ملاحظته على هذا البند هو الارتفاع في السنتين بـ 19.7% في سنة 2002 و 25% في سنة 2003 بالمقارنة إلى سنة الأساس 2001، ويعود هذا الارتفاع بسبب توسع عمل البنك، أدى إلى زيادة مصاريف مستخدميه خاصة بزيادة عددهم، وأيضا مصاريف الساعات الإضافية وعلاوة أداء العاملين، أيضا علاوات على المسؤوليات أو المهام التي تخص البنك، وأيضا زيادة مصاريف تكوين المستخدمين في مختلف المعاهد والتربصات في الداخل والخارج، وهذا يبين سعي البنك لتطوير خدماته بتطوير كفاءات عامله إلى غيرها من مصاريف العمال، أما فيما يخص مصاريف الخدمات فقد ارتفعت هي الأخرى وكان سببها ارتفاع مصاريف تأجير الأراضي، وتضاعف مصاريف إقامات المسؤولين في البنك، وهذا يبين اهتمام هذا البنك بمستخدميه وإطاراته السامية، وذلك قصد تحفيزهم لزيادة وإتقان عملهم، وبالتالي زيادة أداء البنك ككل.

وكان سبب الارتفاع البسيط في السنة الثانية هو انخفاض كل من رسوم النشاطات الصناعية والتجارية، وهذا يدل على إجماع البنك عن التعامل في هذه النشاطات، وأيضا انخفاض حقوق الطابع، وأيضا الرسم الجزافي على الأجور.

- **مخصصات المؤونات والخسائر:** حقق هذا البند زيادة مستمرة ونسب مرتفعة تقدر بـ 48.6% و 135% لسنتي 2002، 2003، وهذا يفسر بتوقع البنك عدم تحصيل مستحقاته الممنوحة خاصة منها ارتفاع مخصصات المؤونات على الديون المشكوك فيها الممنوحة للمؤسسات العامة، وأيضا زيادة مصاريف يتحملها البنك من خلال الخسارة من جراء الديون المعدومة، التي لم تستطع تسديدها المؤسسات الخاصة والقطاع الفلاحي.

- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات على العقارات:

شهد هذا البند تزايدا مستمرا ونسب مرتفعة قدرت بـ 76.4% لسنة 2002، ونسبة 126.9% لسنة 2003، وسبب هذه الارتفاعات هو زيادة عدد الهياكل القاعدية للبنك أي المباني والتجهيزات أي اتساع نطاقه، وبالتالي يحتاج إلى زيادة وسائل عمله ومرافقه وكانت أهم الزيادات في مخصصات العمارة التجارية، وأيضا ارتفاع المصاريف الموضوعة كمخصصات اهتلاكات تجهيزات المكتب، ومخصصات الاهتلاكات الخاصة بتجهيزات الإعلام الآلي.

- **مصاريف استثنائية:** شهد هذا البند تناقصا في السنتين الأخيرتين 53.9% في السنة الأولى وبـ 39.7% في السنة الثانية، ونشأ هذا الانخفاض بسبب نقص القروض الموجهة للعملاء المعدومة وتناقص في مصاريف النشاط للسنوات الماضية أي تم تسديدها من طرف البنك.

- **الضرائب على الأرباح:** وعرف هذا البند ارتفاعا كبيرا في السنتين بـ 99.4% و 887.7% لسنتي 2002، 2003 على التوالي، وهذا كله يبين الزيادة المستمرة لإيرادات البنك وزيادة الأنشطة المربحة، وهذا ما بينه التحليل الأفقي للإيرادات.

- **نتيجة الدورة:** يلاحظ على هذا البند الارتفاع المستمر بـ 10.5% في السنة الأولى ثم الارتفاع الكبير بـ 151.4%، والذي يدل على توسيع نشاط البنك، وبالتالي زيادة إيراداته أكثر من زيادة مصاريفه، وهذا ما توضحه تغيرات مجموع كل من المصاريف والإيرادات.

- **مجموع المصاريف:** وعرف هذا البند ارتفاعا لكن بسيطا بـ 2.1% في سنة 2002، و 15.9% في سنة 2003، وهذا يدل على زيادة البنك خاصة منها ودائع العملاء.

ثانيا: التحليل الأفقي للإيرادات:

وللقيام بهذا التحليل يجب وضع الجدول التالي:

الوحدة: دج

الجدول رقم (23): التحليل الأفقي للإيرادات

سنة 2003		سنة 2002		سنة الأساس 2001	الإيرادات
التغير بالنسبة	التغير بالقيمة	التغير بالنسبة	التغير بالقيمة		
16.5	4118071230.65	8.9	2218040873.61	24888513951.77	I. إيرادات الاستغلال البنكية
14.4 (49.1)	333538328.84 (871530304.24)	5.9 (63.1)	1366184580.58 (1118843086.12)	23098231249.63 1774292120.11	1. فوائد وإيرادات مماثلة - على العمليات مع المؤسسات المالية
57.1 (8.8)	5272672084.9 (1065757951.78)	27.4 (0.4)	2529226673.77 (44199007.07)	231226292.80 12092712836.72	- على العمليات مع العملاء - على السندات والأوراق الأخرى ذات المداخل الثابتة - فوائد وإيرادات مماثلة
104.8	44098923.7	83.9	35326475.8	42099001.40	2. إيرادات على عمليات قرض الإيجار والعمليات المماثلة
10.1	92015656.41	4.6	42179062.73	911568426.78	3. إيرادات على عمليات الإيجار العادي
0.5	4572821.70	92.6	77435054.5	836615273.36	4. إيرادات الأوراق ذات الدخل المتغير
9	966016971.78	(30.5)	(1550852640.59)	5089775426.54	5. عمولات
2.7	918843.37	17.7	5956493.47	33577239.43	6. إيرادات الاستغلال البنكية الأخرى
19.2	430099358.00	(1.9)	(43512044.75)	2237881935.14	II. إيرادات أخرى
19	536836457.15	(53.7)	(1513297089.31)	2818316251.97	7. إيرادات متنوعة
17	5084088202.43	2.2	667188233.02	29978289378.31	8. استرجاع المؤونات واسترجاع الديون المعدومة
					9. إيرادات استثنائية
					إجمالي الإيرادات

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام ميزانيات مجمعة لسنوات 2001، 2002، 2003 لبنك الفلاحة والتنمية

الريفية

ويمكن ملاحظة التغيرات في الإيرادات التالية:

- فوائد وإيرادات مماثلة: وحقق هذا البند زيادة ملحوظة ونسبة 59% في سنة 2002، و14.4% في سنة 2003، وهذا يؤكد زيادة القروض للعملاء كما رأينا في التحليل الأفقي للأصول، أما الفوائد المقبوضة على القروض التي أدت بارتفاعها إلى ارتفاع هذه الإيرادات هي ارتفاع الفوائد المقبوضة على القروض الموجهة للمؤسسات الخاصة وأيضا على القروض الموجهة للقطاع الفلاحي، والفوائد على حسابات العادية للمؤسسات العامة، على الرغم من انخفاض الفوائد المحصلة من القروض الممنوحة للمؤسسات المالية، وسبب هذا الانخفاض خاصة في السنة الثانية هو

عدم استطاعة البنك تحصيل كل الفوائد على القروض لهذه المؤسسات لأجل، وهذا بسبب تماطل هذه المؤسسات المالية، وكان أيضا هناك انخفاض طفيف في العائدات من السندات والأوراق الأخرى ذات المداخل الثابتة بـ0.4% و8.8% وكان سببه هو انخفاض الإيرادات المتولدة من محفظة الأوراق المالية، وأيضا انخفاض ثم انعدام الإيرادات المتولدة من سندات أوراق الاستثمار.

- إيرادات الأوراق ذات الدخل المتغير:

عرف هذا البند من الإيرادات ارتفاعا ملحوظا، حيث ارتفع بنسبة 83.9% في سنة 2002، ونسبة 104.8% في سنة 2003، وجاء هذا الارتفاع بسبب زيادة استخدامات البنك فيما يخص مساهمات ونشاطات محفظة الأوراق المالية، كما هو مبين في التحليل الأفقي للأصول، وهذا الارتفاع يبين مدى كفاءة البنك في تسيير هذا النوع من الاستثمار وذلك لكثرة المخاطر فيه وخاصة تقلبات أسعار الفائدة.

- عمولات:

عمولات البنك ارتفاعا مستمرا من نسبة 4.6% في سنة 2002 إلى 10.1% في سنة 2003، وهذا الارتفاع بسبب الزيادة الملحوظة في العمولات المقبوضة على إصدار شهادات بصحة صكوك المتعاملين وأيضا العمولات المقبوضة من عمليات المقاصة. ونلاحظ أن هذه العمولات غطت العمولات المدفوعة في جانب المصاريف، كما هو مبين في التحليل الأفقي للمصاريف، وتبين هذه الزيادة على التطور التدريجي في جودة الخدمات المقدمة من طرف هذا البنك.

- إيرادات الاستغلال البنكية الأخرى:

عرفت هذه الإيرادات ارتفاعا كبيرا بنسبة 92.6% في سنة 2002، ثم انخفض ذلك الارتفاع وأصبح 0.5% في سنة 2003 مقارنة بـ2001، وسبب الارتفاع الكبير في السنة الأولى يرجع إلى زيادة الإيرادات في سنة 2002 من جراء قيامه بعمليات تحكيم الصرف بكثرة، وأيضا ارتفاع في الإيرادات المتولدة من عمليات التأجير البسيطة (مثل تأجير الخزائن)، أما الارتفاع البسيط في سنة 2003، فيرجع إلى الانخفاض الكبير الذي عرفته الإيرادات المتولدة من عمليات التحكيم الصرف رغم ارتفاع باقي الإيرادات مثل الفوائد المقبوضة على الديون المشكوك فيها فيما يخص القطاع الفلاحي. وهذه الارتفاعات في مختلف الإيرادات أدت إلى ارتفاع إيرادات الاستغلال البنكية بنسبتي 8.9% في سنة 2002، و16.5% في سنة 2003.

- إيرادات متنوعة:

وسجل هذا البند ارتفاعا في سنة 2002 بنسبة 17.7% وهناك أيضا ارتفاع آخر في سنة 2003، ولكن بنسبة ضعيفة تقدر بـ2.7% وسبب الارتفاعين هو الارتفاع الملحوظ على الإيرادات البنكية المتنوعة الخاصة بالرسوم، وأيضا الارتفاع في مصاريف الاتصالات التي تدخل في الإيرادات.

- استرجاع المؤونات والديون المعدومة:

انخفض هذا البند بنسبة 1.9% في سنة 2002 ثم ارتفع في سنة 2003 بنسبة 19.2%، وسبب الانخفاض الأول هو عدم استرجاع البنك للديون المعدومة للقطاع الفلاحي، وأيضا لم يستطع استرجاع المؤونات على الديون المشكوك فيها التي منحت إلى المؤسسات الخاصة أي أصبحت معدومة، ويدل هذا الانخفاض إلى ضعف البنك في استرداد حقوقه، وأيضا منح قروض عشوائيا دون الدراسة الجيدة للملفات المقدمة في هذا العام، ولكن في سنة 2003 نلاحظ ارتفاع الاسترجاعات وكان هذا الارتفاع سببه استرجاع قدر كبير من المؤونات المخصصة للديون المشكوك فيها للقطاع العام، أيضا استرجاع جزء كبير من المؤونات المخصصة للديون المشكوك فيها الخاصة بالمؤسسات العامة، ويلاحظ أن في هذا العام استفاقة البنك واسترجاعه للكثير من المؤونات والديون المعدومة أكبر دليل على ذلك استفادته من درس عام 2002، وأصبح يقوم بدراسة جيدة لملفات القروض، وأيضا اختبار الجدارة المالية لمنحه القرض.

- إيرادات استثنائية:

حيث انخفضت في سنة 2002 بـ 53.7% كان هناك ارتفاع كبير في السنة الموالية بـ 19%، وهذا الانخفاض ثم الارتفاع كله ناشئ من العمليات خارج النشاط الاستغلالي للبنك.

- إجمالي الإيرادات:

ونلاحظ هناك ارتفاع متتالي بـ 2.2% ثم 17% لسنتي 2002، 2003 على التوالي بالمقارنة مع 2001، وهذا يدل على زيادة نشاطات البنك من سنة إلى أخرى، وخاصة فيما يتعلق بالفوائد المقبوضة من العملاء في عام 2003، والذي كان فيه ارتفاعات كبيرة في الأوراق في إيرادات البنك.

ثالثا: استنتاجات حول التحليل الأفقي:

من خلال التحليل الأفقي وجدول حسابات النتائج لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال سنوات 2001، 2002، 2003 نستنتج ما يلي:

- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل استخداماته على الودائع من العملاء والديون الممثلة بسندات وأيضا على رأسماله الاجتماعي، وما يؤكد هذا هو ارتفاعها المستمر، ولكن في المقابل نلاحظ انخفاض على مستوى مصاريف الاستغلال البنكية، وهذا يعود إلى انخفاض أسعار الفائدة المدفوعة أو عدم وصول موعد استحقاقها، وأيضا لتغطية الديون المعدومة، أي أنه أكثر من المصاريف الأخرى غير الاستغلالية، وهذا يرهق كاهل البنك من جهة، ولكن من جهة أخرى هذا جيد خاصة فيما يخص رفع كفاءة الموارد البشرية بتهيئة الجو الملائم لها بتوفير كل ما يلزم وأيضا القيام بالتكوين المستمر وهذا لمواكبة التطور في مجال البنوك، وهذا ما يتأكد بإدخال تكنولوجيا حديثة لهذا البنك، واتساع رقعته من خلال بناء هياكل جديدة باستمرار، ويدل هذا أن تهيئة هذا البنك لمواجهة المنافسة واكتساب صفات البنوك الحديثة، ولكن ازدياد هذه المصاريف، هذا سيؤدي إلى التأثير على

نتيجة الدورة، وهذا ما تحقق حيث رغم أنها إيجابية ولكنها ما زالت ضعيفة، وتجدر الإشارة أيضا هناك ارتفاع مستمر لودائع العملاء، وهذا يدل تمتع البنك بإستراتيجية جيدة لجذب الودائع منها توفير سعر فائدة جيد وأيضا توفير الأمان من خلال رأس ماله الذي يجب زيادته، والخدمات الجيدة والسريعة.

- وبعد جمع البنك للموارد يقوم باستخدامها في مواقع متنوعة خاصة القروض المقدمة للعملاء والمؤسسات المالية،و لكن نلاحظ أن هناك إقراض مستمر في هذه السنوات بأموال ضخمة وهذا خطير ، وخاصة القروض طويلة الأجل، وخاصة إذا كان إقراض مؤسسة واحدة بأكثر من رأس مال البنك وهو ما فعله البنك في تمويل مجمع "تونيك"، و كان مقدار التمويل ب 6000مليار سنتيم بأكثر من رأس مال البنك بحوالي مرة ونصف، رغم أن قانون النقد والقرض الساري العمل به لا يسمح بذلك، وهذا بالطبع في حالة عدم استطاعة هذه المؤسسات تسديد مستحقات الـBADR⁽¹⁾، وأيضا يستخدم أمواله في شراء السندات التي تدر عائدات ثابتة، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الإيرادات المتمثلة في إيرادات الاستغلال البنكية، والتي يتمثل أغلبها في الفوائد والعمولات، والشئ السلبي الذي يؤخذ على هذا البنك هو كثرة الديون المعدومة خاصة في سنة 2002، المتمثلة في القروض القطاع العام والقطاع الفلاحي، ومن هذا يبين أن البنك يقوم بالاستثمار بكثرة في الأقراص دون الاستثمار في الأوراق المالية غير المضمونة، وذلك لازدياد (المخاطرة في هذا النوع من جهة، وأيضا لعدم وجود سوق مالية متطورة، وعدم تنوع الأوراق المالية من جهة أخرى، وهذا في أغلب البلدان النامية، ورغم الزيادة المستمرة في الإيرادات إلا أن نتيجة الدورة لم ترتفع كثيرا وهذا كما ذكرنا بسبب المصاريف الضخمة التي يتحملها هذا البنك.

المبحث الثالث: تقييم الأداء بتحليل النسب المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لفترة (2001-2003).

تعد النسب المالية من أهم الأساليب المستخدمة في التحليل المالي، إذ تهدف إلى طرح تحليلات مستهدفة ودالة عن الوضعية المالية الحقيقية للبنك التجاري، وتستمد هذه النسب قيمها من مكونات القوائم المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وفيما يلي تقديم أهم هذه النسب والمتمثلة في نسب توظيف الأموال، نسب ملائمة رأس المال، نسب السيولة، نسب الربحية، وهذا في الفترة الممتدة من 2001-2003.

المطلب الأول: التحليل بواسطة نسب توظيف الأموال وملائمة رأس المال:

أولاً: نسب توظيف الأموال:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية باستخدام واستثمار موارده المجمع خاصة في شكل قروض للعملاء والمؤسسات المالية، وأيضاً في شكل أوراق مالية، وهذا ما سنلاحظه باستعمال نسب توظيف الأموال، والتي تبين مدى كفاءة هذا البنك في توظيف موارده، وأهم هذه النسب هي: معدل توظيف الودائع ومعدل الإقراض:

الوحدة: دج

الجدول رقم (24): نسب توظيف الأموال

النسبة	كيفية حسابها	سنة 2001	سنة 2002	سنة 2003
معدل توظيف الودائع	$\frac{\text{القروض} + \text{الأوراق المالية}}{\text{إجمالي الودائع}}$	$\frac{358680848599.18}{346247420236.21} = 103.59\%$	$\frac{365030858850.40}{393229923661.57} = 92\%$	$\frac{408635125655.33}{414089962187.69} = 98.68\%$
معدل الإقراض	$\frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}$	$\frac{167414768938.02}{346247420236.21} = 48.35\%$	$\frac{177229653247.56}{393229923661.57} = 45.07\%$	$\frac{23521790635.23}{414089962187.69} = 56.39\%$

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام ميزانيات مجمعة لسنوات 2001، 2002، 2003 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال هذا الجدول يتبين لنا امتلاك بنك الفلاحة والتنمية الريفية كفاءة كبيرة في توظيف موارده المالية المتمثلة في الودائع لتمويل استثماراته التي تعتبر أهم الأصول المدرة للعائد، وهذا ما يؤكد معدل توظيف الودائع المرتفع والذي تجاوز 100% في سنة 2001، ولكن تراجع هذه النسبة من سنة 2002 رغم زيادة الاستثمارات أي من قروض وأوراق مالية إلا أنه فضل عدم توظيف الودائع كلها واستخدامها في مواضيع أخرى، وارتفعت هذه النسبة عنها في سنة 2002، وأصبحت 98.68% في سنة إتباع سياسة توسعية في استثمار موارده المالية.

بعد معرفة توظيف الودائع في شكل قروض وأوراق مالية نقوم بدراسة توظيف الأموال في شكل قروض فقط وذلك بتحليل معدل الإقراض، والذي تبين في السنة الأولى والثانية أن البنك قام باستثمار ودائعه أكثر في شراء الأوراق المالية والتي كان معظمها أوراق مالية حكومية، والتي تدر عوائد كافية، والتي تكون مضمونة أي ليست خطيرة على البنك، أما في سنة 2003 فتحسن معدل الإقراض حيث وصل إلى 56.39%، والذي يعتبر جيد حيث يجب أن لا يتعدى 70%.

ونلاحظ من هذا التحليل التوجه التدريجي من طرف البنك في توظيف أمواله في القروض والذي سوف يعود عليه بالعائد في السنوات القادمة ولكن من جهة أخرى سيؤدي إلى تحمل أخطار كبيرة منها تعرضه لكثرة الديون المعدومة، ولهذا يجب عليه تغطية لازمة لهذه التوظيفات وهذا ما سنقوم بتحليله من خلال نسب ملائمة رأس المال.

ثانيا: نسب ملائمة رأس المال.

تقيس هذه النسب مساهمة الأموال الخاصة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من مجموع موارده المالية ومدى تغطيتها لأموال البنك المستثمرة، وأهم هذه النسب هي:

- قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية، هامش الأمان، حقوق الملكية إلى مجموع الأصول والموضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (25): نسب ملائمة رأس المال. الوحدة: دج

النسبة	كيفية حسابها	سنة 2001	سنة 2002	سنة 2003
الودائع من هذه الملكية على رد فلترة البنك	حق الملكية إجمالي الودائع	34394653136.38 346247420236.21 %9.9 =	34490627926.47 393229923661.57 %8.77 =	34596635963.90 414089962187.69 %8.35 =
هامش الأمان	حق الملكية إجمالي القروض الممنوحة	34394653136.38 167414768938.02 %20.5=	34490627926.47 177229653247.56 %19.4=	34596635963.90 233521790635.23 %14.7=
	حق الملكية الأوراق المالية المستثمرة	34394653136.38 191266079661.16 %18 =	34490627926.47 187801205602.84 %18.3 =	34596635963.90 175113335020.10 %19.64 =
مجموع حقوق الملكية إلى	حق الملكية إجمالي الأصول	34394653136.38 46789671200.92 %7.60=	34490627926.47 497191923044.83 %7.00=	34596635963.90 508357029890.13 %6.80=

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام ميزانيات مجمعة لسنوات 2001، 2002، 2003 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

نلاحظ من خلال النسبة الأولى وهي قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية أنها في السنة الأولى قاربت المعدل العالمي، والذي يمثل 10% إلا أنه انخفض تدريجيا في سنتي 2002، 2003، وهذا بسبب أن البنك أصبح يفضل الربحية على توفير الأمان وهذا ما يؤكد معدل حقوق الملكية، والذي يعتبر ضعيفا إذا ما قورن بالمعدل العالمي والمتمثل في: 10%، حيث تناقص هذا المعدل بسبب زيادة نشاطات البنك دون الزيادة في رأس ماله بنفس الزيادة، لكي يعتبران هذين المعدلين جيدان بالمقارنة مع البنك التجارية الجزائرية الأخرى، ولكن على البنك عدم الاستمرار في انخفاض هذين المعدلين لكي لا يفقد هذه الثقة من المودعين بل يجب رفعها إلى 10% في المعدل الأول وأكثر من 10% في المعدل الثاني، والمحافظة على استقرارهما، ويؤكد معدل هامش الأمان تجاه البنك تدريجيا

للاستثمار في القروض دون مراعاة التغطية الجيدة له، حيث لاحظنا انخفاضا كبيرا على سنوات الدراسة والعكس بالنسبة لهامش الأمان الاستثمار في الأوراق المالية الذي ارتفع تدريجيا بسبب انخفاض الاستثمار في مثل هذه الأوراق، وليس بسبب زيادة أموال الخاصة للبنك، ومن خلال هذه النسب نلاحظ ازدياد نشاط البنك دون الزيادة في أمواله الخاصة، وهذا خطير خاصة من ناحية فقدان الثقة من جمهور المودعين، ولزيادة الثقة أكثر لدى المودعين يحتفظ البنك بسيولة في شكل نقدي لمواجهة السحوبات المفاجئة والطارئة، فهل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتفظ بقدر كاف من السيولة؟ هذا ما سنوضحه من خلال تحليل نسب السيولة.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة نسب السيولة والربحية.

أولا: نسب السيولة.

تقيس نسب السيولة مدى كفاءة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في توفير السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات، ومن أهم هذه النسب هي السيولة القانونية والرصيد النقدي، وأيضا كمعدل ثالث الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع وهي مبينة في الجدول أدناه:

جدول (26): نسب السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الوحدة: دج

النسبة	كيفية حسابها	سنة 2001	سنة 2002	سنة 2003
السيولة القانونية	$\frac{\text{أصول نقدية وشبه نقدية}^*}{\text{إجمالي الودائع}}$	$\frac{137446010641.72}{346247420236.21}$ %39.7 =	$\frac{169037125991.75}{393229923661.57}$ %43.00 =	$\frac{201898650607.61}{414089962187.69}$ %48.75 =
الرصيد النقدي	$\frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}}$	$\frac{62652547954.51}{346247420236.21}$ %18.09=	$\frac{83511857616.76}{393229923661.57}$ %21.23=	$\frac{74856844112.8}{414089962187.69}$ %18.07=
نسبة الودائع الجارية مجموع الودائع	$\frac{\text{إجمالي الودائع الجارية}}{\text{إجمالي الودائع}}$	$\frac{146593370564.12}{346247420236.21}$ %42.33=	$\frac{147588029298.01}{393229923661.57}$ %37.5=	$\frac{211318700151.69}{414089962187.69}$ %51.03=

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات المجموعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال الجدول نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتوفر على السيولة القانونية الكافية لمواجهة مختلف الالتزامات المالية حيث تطورت هذه النسبة بالارتفاع من 39.70% سنة 2001، إلى 43% في سنة 2002 حتى وصلت إلى 48.75% في سنة 2003، وهذا يدل على تطور نشاط البنك

*. شبه النقدية = مستحقات على المؤسسات المالية تحت الطلب + مستحقات تجارية + مستحقات تجارية أخرى

بالزيادة خاصة مع ارتفاع موارده المالية والتي وتستوجب السداد، وهذه النسب المالية ساهمت في زيادة موارد البنك لتوفر عامل الأمان لدى العملاء، وهو ما تؤكد نسبة الرصيد النقدي الجيدة والذي تم إنشاؤه لمواجهة مختلف الودائع ومستحقات البنوك وخاصة منها الودائع الجارية، والتي من خلال المعدل الأخير نلاحظ ارتفاعها في السنوات الدراسة، ولهذا يجب على البنك أن يكون رصيد نقدي جيد لمواجهة طلبات هذه الودائع، لأنها كثيرة التعرض للسحب.

ولكن يجب عدم استمرار في زيادة هذه النسب، وتفضيل عنصر السيولة على حساب الربحية والذي لاحظنا من خلال التحليل الأفقي أن نتائج الدورات ضئيلة جدا ولكنها إيجابية، من أسباب ذلك هو تفضيل البنك لعنصر السيولة نوعا ما على حساب العائد، وهذا ما سنلاحظه من خلال تحليل نسب الربحية.

ثانيا: نسب الربحية:

- تهتم هذه النسب بقياس كفاءة وقدرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في توليد الأرباح، من خلال استخدام موارده المالية، ومن أبرز هذه المعدلات معدل العائد على حق الملكية، ومعدل العائد على الودائع، معدل الهامش الحدي، المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(27): يوضح نسب الربحية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الوحدة: دج

سنة 2003	سنة 2002	سنة 2001	كيفية حسابها	النسبة
$\frac{241300138.25}{34596635963.9}$ %0.7 =	$\frac{106008037.43}{34490627926.47}$ %0.3 =	$\frac{95974809.09}{34394653136.38}$ %0.27 =	$\frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	الربحية على المال المستثمر
$\frac{241300138.25}{414089962187.69}$ %0.05=	$\frac{106008037.43}{393229923661.57}$ %0.02=	$\frac{95974809.09}{346247420236.21}$ %0.027=	$\frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{إجمالي الودائع}}$	معدل العائد على الودائع
$\frac{12918729838.83}{10318351262.54}$ %125=	$\frac{10476108141.70}{12350569335.53}$ %84=	$\frac{15408591099.38}{14886093703.27}$ %103.5=	$\frac{\text{الفوائد المكتسبة}^*}{\text{الفوائد المدفوعة}}$	معدل العائد على الودائع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المجمعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنوات (2001، 2002، 2003).

حقق بنك الفلاحة والتنمية الريفية معدل عائد على أمواله الخاصة معدلا ضعيفا، ولكنه كان في ارتفاع مستمر على طول سنوات الدراسة، وهذا ما يؤكد معدل العائد على الودائع لدى هذا البنك، وهذا يدل على توظيف جزء كبير من هذه الودائع في مصاريف كالخدمات، ومصاريف العاملين، وأيضا مخصصات ومؤهلات الخسائر من جرّاء الديون المعدومة.

* الفوائد المكتسبة والفوائد المدفوعة= إجمالي الفوائد المقبوضة المدفوعة على التوالي (أنظر الملحق رقم(10))

أما فيما يخص معدل الهامش الجدي فيبين استطاعة البنك أن يغطي الفوائد المدفوعة من الفوائد المكتسبة، وذلك في عامي 2001-2003، أما 2002 فكانت هناك تغطية بـ 84%. وتدل هذه النسب على أن البنك يستطيع توظيف موارده بشكل جيد ومقبول، وهو ما أدى إلى تغطية هذه المصاريف من خلال الإيرادات المتولدة منها.

ومن خلال تحليل النسب المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يلاحظ أنه استطاع الموازنة إلى حد كبير بين الأمان والربحية والسيولة، حيث يلاحظ ارتفاع ودائع عملائه من سنة إلى أخرى يعني زيادة الثقة بالبنك وأيضا وجود نسب سيولة جيدة جدا لدى هذا البنك بالإضافة إلى وجود نتائج دورات إيجابية تعتبر ضعيفة نوعا ما ولكنها في ارتفاع مستمر، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه يجب على البنك الرفع قليلا في رأس ماله الذي أصبح لا يمثل أمان كبير للمودعين مع ارتفاع نشاطات هذا البنك خاصة مع السنوات الأخيرة وفي تمويله للقطاع الفلاحي.

خلاصة:

- تعتبر الرقابة وتقييم الأداء وظيفتين مكملتين للتخطيط والتنظيم، حيث تعمل الرقابة على متابعة وتنفيذ الخطة بشكل جيد وتوجيهها، ومنع منفيها من الانحراف، أما تقييم الأداء فيمكن من وصول البنك لأهدافه أم لا، إذن يمكن استخلاص ما يلي من هاتين الوظيفتين:
- تتمثل الرقابة الدورية في ثلاث أنواع وهي رقابة محاسبية وإدارية، رقابة قانونية، رقابة التجارة الخارجية والالتزامات (القروض).
 - تكون الرقابة ممثلة بالمديرية الجهوية للاستغلال والوكالات هي الهياكل المراقبة.
 - تتم هذه الرقابة مرة واحدة في السنة لكل وكالة وتكون فجائية.
 - تدوم مدة هذه الرقابة من 8 إلى 15 يوما لكل وكالة.
 - أما فيما يخص تقييم أداء هذا البنك فعند التحليل الأفقي للقوائم المالية لاحظنا أنه مجرد بنك يقوم بالوساطة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز.
 - حيث ارتفع موارده خلال سنوات 2001، 2002، 2003 وكاسيه هو ارتفاع خاصة الودائع من العملاء، وأيضا الديون الممثلة بالسندات.
 - ويستخدم هذه الأموال أو الموارد في أغليبتها في الأقراض خاصة للعملاء مع ارتفاعها على مدار ثلاث سنوات وبالتالي ارتفاع استخداماتها.
 - يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية رأس مال لا بأس به ولكن يجب أن يرفع منه لأن نشاطه في ارتفاع مستمر، وهذا ما سيحدث فقط في الأشهر القادمة من خلال إعادة رسملة هذا البنك.
 - يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية كفاءة كبيرة في توظيف موارده المالية، إذ يقوم باستثمارها في العديد من الاستخدامات، حيث لاحظنا ارتفاعا في توظيف موارده للإقراض تدريجيا مع مرور السنوات على عكس الأوراق المالية، وهذا من جهة مُدْر للعائد، لكن فيها خطورة على البنك بسبب هذا الاستمرار المتزايد.
 - وبالرغم من هذه الاستثمارات العديدة إلا أن هذا البنك لا يزال لا يمتلك التغطية الكافية لهذه الاستخدامات، خاصة من ناحية تغطية مجموع ودائعه من أمواله الخاصة، وأيضا لا يتمتع هذا البنك بهامش أمان كبير لمواجهة أخطار الفشل في استرجاع جزء من أمواله خاصة فيما يخص القروض، حيث كان هناك انخفاض تدريجي لهذا الهامش.
 - وفي المقابل تبين نسب السيولة احتفاظ هذا البنك بسيولة كافية لمواجهة التزاماته خاصة منها السيولة القانونية.
 - كل هذا يساعد هذا البنك على تحقيق أرباح سنوية إيجابية، ولكنها لا تعتبر كبيرة بالمقارنة مع حجم نشاطه، وهذا بسبب ارتفاع مصاريفه، والتي لاحظنا ارتفاعها النسبي كلما ارتفعت الإيرادات.
 - وأيضا سببه أن هذا البنك يفتقد للمصرامة في التحكم في المصاريف بشكل جيد، خاصة مصاريفه العامة الاستغلالية التي ارتفعت باستمرار مما انعكس على الإيراد الكلي.